مقابلة

سعيد سيف :

إنّ ربيعًا مشرقاً سيطل على الخليج بعد أن طال الشتاء الامريكي - الشاهنشاهي

النهج الديمقراطي في التعامل بين فصائل العمل الوطني المشترك صمام أمان بحاح ذلك لعمل

"العمليات المصرفية الخارجية" ابتكار جديد للاحتكارات الحالية لضخ العوائد النفطية

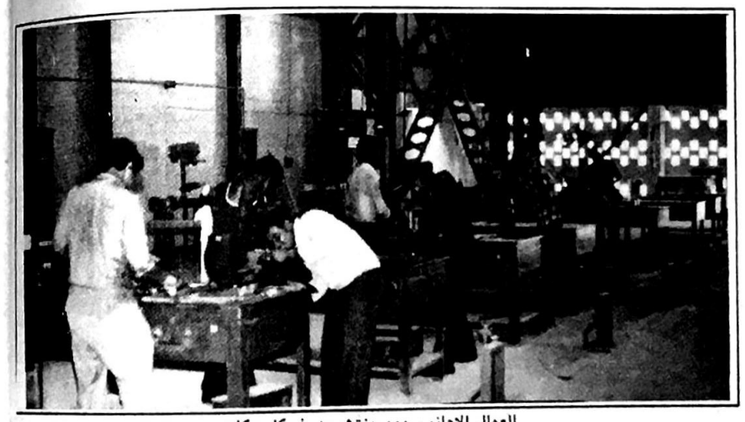

العمال الاجانب ... منتشرون في كل مكان

بمناسبة مرور عامين على هجمة نوفمبر (تشرين الثاني) الارهابية التي شنتها سلطات البحرين الرجعية على الجماهير الوطنية ، حيث زجت بالعشرات منهم في غياهب السجون ، وعرضتهم الى صنوف التعذيب والعسف مما ادى الى استشهاد اثنين منهم هما : محمد غلوم وسعيد العويناتي بهذه المناسبة التقت مجلتنا الرفيق المناضل سعيد سيف عضو اللجنة التنفيذية للجبهة الشعبية في البحرين واجرت معه الحوار التالي :

س ١ : بعد عامين من هجمة نوفمبر على الحركة الوطنية البحرانية ، كيف تقيمون الوضع السياسي ؟

ج ١ - كان الهدف الاساسي لهجمة السلطة عام ١٩٧٦ هو اجتثاث الحركه الوطنيه من وسط الجماهير الشعبيه ، بالصاق تهمة اغتيال احد رجال الدين اليها . وهذ اللحظات الاولى لجريمة الاغتيال شنت السلطه حملة واسعة على الجبهة الشعبية وحبكت مسرحيات لم تنطل على أحد . وقدمت المتهمين للمحاكمة ، ورغم كل الاساليب التي استخدمتها عناصر المخابرات الاردنيه - البريطانيه ، فانها لم تتمكن من النجاح - قضائيا - في اثبات التهمه على الجبهه . وكانت فضيحة كبيرة رددت اصداؤها في كل البلاد عندما رفضت المحكمة ادعاءات « القسم الخاص » ومزاعم المتهمين السياسيين . وطالبت باخلاء سراحهم .

تكريس التبعية الاقتصادية

لم تكن هذه الحملة سوى احد الوجوه لهجمة لاحتكارات الاحتبيه وحدفها المحليين على كل ما هو وطني في بلادنا ، من الاقتصاد والمواطن والارض .

شهدت تلك الايام ولا تزال هجوما كبيرا من البيوتات الماليه الكبرى في العالم على منطقة الخليج معتبرة البحرين مركزا لعملياتها اللصوصية . على صعيد ضخ عائدات النفط مرة اخرى الى البلدان الرأسماليه . وهكذا ابتكرت هذه الاحتكارات نظام « العمليات الخارجية المصرفية والتجارية » ويتواجد في الوقت الحاضر قرابة ٣٤ مصرفا من مختلف الجنسيات وتقف على رأسهم المصارف الامريكية العلاقة (فرست ناشنال سيتي بنك - بنك اوف امريكا - تشيس منهاتن بنك) ووصل حجم ما نهبته هذه البنوك قرابة ١٨ مليار دولار في السنتين الاخيرتين .

وبات التوجه ذاته على الصعيد التجاري حيث استكرت الاحتكارات ذات النظام لجعل البحرين مركزا تجاريا لعموم منطقة الخليج . ولم تعد هناك ادنى قيود على ممارسات هذه الشركات وارباحها بطريقه عملها في المنطقه ، كل ذلك يتم تحت شعارات الانفتاح وان « الحكومة تترجم الدور الذي يجب ان تلعبه البحرين لخدمة الازدهار في المنطقه » !

بعد أكثر من عامين اتضحت نتائج هذه السياسة الخيانية .

فقد تحولت البحرين الى محطة لفتح عائدات النفط من دول الخليج الى الدول الامبريالية مسهلة بذلك في تشجيع هذه السياسه الاقتصادية المضرة للغاية بمصلحة جماهيرنا من منطقة الخليج ومستقبل تطور هذه البلدان الاقتصادي . وكرست هذه السياسة التبعية الاقتصادية الذليلة التي تسير عليها حكومة البحرين ودول المنطقه للسوق الامبرياليه مسهمة في حل ازمات الرأسماليه وزيادة قدرتها على خنق اقتصاد العديد من بلدان العالم الثالث ، حيث تجمع المصارف الكبرى هذه الرساميل وتصدر جزءا بسيطا منها بفوائد كبيرة الى بعض هذه البلدان .

هذا التوجه الاقتصادي الذي يخدم الاحتكارات الاجنبية والطبقات الطفيليه من الاسر الحاكمة في السعودية والخليج . وكبار التفارين والتجار قد الحق اضراراً بالغة بمصالح الطبقات الشعبية من العمال والبرجوازيه الصغيره وصغار التجار والمقاولين والعقارين وغيرهم . وقد تزايدت صيحات المقاولين والتجار المتوسطين من هذه السياسة وطالبوا بفسح المجال امامهم في الميدان المصرفي والانشاءات والحد من استيراد الشركات الاجنبية التي الحقت اضرارا بالغة بمصالح فئات واسعة من الناس .

وهذ السياسة الاقتصادية التي اثبتت فشلها حيث ثبت بالملموس ان الاحتكارات تستخدم مختلف الاساليب بنهب العائدات كتسجيل شركات وهمية ، والحصول على قروض لمشاريع لا يتم تنفيذها كما جرى مع شركة فايكنغ وشركة كومستوك وغيرها الى الحد الذي دفع احدى الصحف المحلية للحديث عن نهب ٤ بلايين دولار من دول المنطقة من قبل الشركات الاجنبية بعمليات احتيال متعددة الاشكال .

ان هذه السياسة الاقتصادية المرتمية في احضان الاحتكارات الاجنبية قد عكست نفسها على كافة الميادين العسكرية والسياسية الداخلية والخارجية، حيث لا تزال السلطة تقدم كافة التسهيلات للاسطول الامريكي في الخليج ، ولا تزال قاعدة الجفير رغم كل ادعاءات السلطة مقرا للاسطول الامريكي العامل في المنطقه ، وحلقه اساسية من حلقات القواعد الامريكية المنتشرة في البحر الابيض والمحيط الهندي ، بل ان التواجد الامريكي قد تزايد وآمتد الى الاجهزة الادارية والاجتماعية من خلال المئات من المستشارين والخبراء الامريكان المرتبطين باجهزة الاستخبارات المركزية .

كما ان الرجعيه السعودية قد مدت شباكها على البحرين واعتبرتها احدى ملحقاتها مجندة كافة امكانياتها للاحقة القوى الوطنية وحبك المؤامرات والدسائس لتوجيه الضربات الدورية المستمرة لها .

وتواصل السلطة اجراءاتها البوليسية ضد المواطنين ، حيث يتزايد عدد المعتقلين السياسيين منذ ١٩٧٥ ، فارضة حاله الطوارىء على البلاد ، ضاربة عرض الحائط حتى بقانون أمن الدولة السيء الصيت لا يجيز توقيف المواطن لاكثر من ثلا ثسنوات ، وامتدت حملاتها الارهابية على الطلبة حيث منعت المئات منهم من متابعة دراستهم ، وصادرت جوازات سفرهم ، وسنت العديد من القوانين الجائرة التي تذكرنا بسعيد بن تيمور !

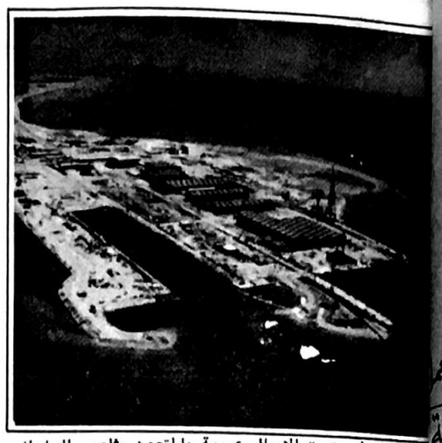

« آسري » الاموال عربية والمتعهد والعمال اجانب

اكن هذه السياسات المضرة بمصالح شعبنا وطموحاته الديمقراطية والوطنيه ، والتي تسعى السلطة الى مضاعفاتها باستمرار ، قد لاقت المقاومة المستمرة من قبل كل الفئات والطبقات الشعبية ووصلت المعارضة الى شرائح في النظام بدأت تعبر عن معارضتها لهذا النهج الخياني السافر الذي تسير عليه السلطة .

وتقف الطبقة العامله في مقدمه القوى الاجتماعية في التصدي لبرامج السلطة حيث تلعب اللجنة التأسيسية واللجان المرتبطه معها ادوارا متزايدة في مواجهة مشاريع السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، على الصعيد الداخلي والخارجي .

كما تقف جماهير الطلبة والشبيبة ضد هذه الاجراءات متحدية كافة القوانين القراقوشية ملتحمة تحت راية الاتحاد الوطني لطلبه البحرين والمنظمات الشبابيه الوطنية ، مما اجبر السلطة على اتباع اساليب ملتوية بعد ان فشلت الاندية السلطوية في الخارج ، والمشاريع الارهابيه التي ارادت تكبيل الطلبة بها .

كما يقف المثقفون وقطاعات واسعة من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة ضد الارهاب وفي سبيل الحريات الديمقراطيه ، وضد الوجود الامريكي والنفوذ الرجعي السعودي ، مما كشف بوضوح عزلة السلطة وعرى كافة المشاريع التي طبلت لها طيلة العامين المنصرمين .

لا شيء اغلى من الوحدة الوطنية

س ٢ : في كل بلد عربي وعلى صعيد الوطن العربي ، يبرز بوضوح اهمية تكتيل القوى الوطنية والديمقراطية لمواجهة الاعداء الاساسيين ، كيف تنظرون الى هذه المهمة على الصعيد المحلي ؟

ج ٢ - من خلال استعراضنا لطبيعه التناقضات في البحرين وعلى صعيد الجزيرة والخليج ، فان الامور واضحة للغاية امامنا .

فالعدو الرئيسي الذي يزاجه شعبنا وامتنا العربية على الصعيد القطري او القومي هو الامبريالية الامريكية وصنيعها الكيان الصهيوني التي تريد نهب خيرات بلادنا واحكام السيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية عليها واغتصاب المزيد من الاراضي العربية .

وتتحالف الامبريالية الامريكيه مع قوى طبقية محلية ، هي الاسر الحاكمة والبرجوازية الكومبرادورية حيث تتصدر هذه القوى المحلية الواجهة السياسية مطبقة برامجها الخاصة التي لا تختلف في الخط العام عن التوجهات الامبريالية الالحاقية .

وتعبر الرجعية السعودية بوضوح شديد عن هذه السياسات التي تسير عليها الاسرة الحاكمة في البحرين ، وبمقدار تلاحم الاسرتين في الميادين المختلفة ، بمقدار ما تتضح اكثر كامل التوجهات التي يسير عليها النظام في البحرين .

امام هذا الوضوح السياسي ، طرحنا على سائر القوى الوطنيه ضرورة الدخول في حوارات جادة للوصول الى صيغه مشتركه للعمل الوطني وتقدمنا بمشروع عمل متكامل للرفاق في جبهة التحرير الوطني البحريني منذ مطلع هذا العام بغية الوصول الى هذا الهدف الاستراتيجي : تكتيل كافة القوى والشخصيات الوطنية والديمقراطية المعادية للنهج الخياني والبوليسي الذي تسير عليه السلطة ، وفي سبيل النضال من اجل الحريات الديمقراطية وضد التواجد الامريكي - الرجعي في بلادنا .

ولا يجب ان يكون هناك هدف في هذه المرحلة اغلى من الوحدة الوطنيه ، حيث انها الوسيلة الوحيدة لتجميع طاقات الشعب ورصها في عمل نضالي مشترك ، وهي الوسيله الوحيدة لاظهار قوة الشعب الحقيقية . ومن خلالها يمكن ان تتفاعل الاراء والاتجاهات وتتبلور الافكار الصحيحة ، وتندحر الافكار والممارسات الخاطئة .

اننا نعتقد بان جميع القوى الوطنيه حريصة على العمل المشترك ، ولكن لكل منها اجتهاداته واسلوب في التعاطي مع هذه المسألة ، بالاضافة الى اننا لم نتمكن - جميعا - من التخلص من حساسيات الماضي . بالاضافة الى الدور الخطير الذي تقوم به السلطة باستمرار لتخريب اية محاولة للتقارب بين الاطراف الوطنية في هذه المرحلة .

ان العمل المشترك في هذه المرحلة يجب ان يتركز في النضال من اجل الحريات الديمقراطية ، حيث ان هذا المطلب الحيوي يمكن أن يعبىء صفوف العديد من الفئات والطبقات الاجتماعية ، ويكتل اوسع القوى والشخصيات الوطنية والديمقراطية المعادية للنهج البوليسي - الخياني الذي تسير عليه السلطة في بلادنا .

وفي سبيل ذلك فاننا على استعداد تام للقاء مع كافة القوى والعناصر والشخصيات المعادية لنهج السلطة ، مهما كانت خلافاتنا السياسية والايديولوجية معها في الميادين الاخرى .

ومن اجل تحقيق هذه المهمة ، لا بد من التمسك بهذا الهدف ، ولا بد من التنازلات في هذا الميدان او ذاك ، من جانب هذا الفصيل الوطني او ذاك ، حيث أن تحقيق الوحدة بين الفصائل الوطنية هو المكسب الحقيقي الذي يجب التمسك به .

وعندما نؤكد على ضرورة الوحدة ، واعتبارها هدفا استراتيجيا لا يجب التلاعب به ، ولا التحايل عليه ، فان صمامات الامان لاي عمل مشترك هو سيادة النهج الديمقراطي بين الاطراف لافساح المجال امام الافكار الصائبه ودحر الافكار الخاطئة ، والتمسك باستمرار في حق جميع الاطراف في التعبير عن كامل وجهات نظرها ، شريطة الا يقود خلاف بسيط في الراي او الممارسة الى تخريب لعمل المشترك وتصديعه .

خطر اليد العاملة الاجنبية

س ٣ : كثر الحديث عن استيراد الايدي العاملة الاجنبية الى منطقة الخليج والجزيرة . ما هو تقييمكم لهذه الظاهرة ؟ وكيف تتعاطون معها ؟